الكفاءة البنكية للبنوك العاملة في الجزائر من خلال السيولة والربحية دراسة مقارنة لبنكي الخليج والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2009-2020)

Banking efficiency of banks operating in Algeria through liquidity and profitability: a comparative study of Gulf Banks and the National Bank of Algeria during the period (2009-2020)

ط.د فوزية عمران، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
fouzia.omrane@univ-biskra.dz
أ.د/ محمد عدنان بن الضيف، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة،
bendiff.adnane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 02 /2023/09 تاريخ القبول: 28 /2024/05 تاريخ النشر: 202/06/06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تعيين الكفاءة للبنوك في الجزائر بقياس بعض نسب السيولة والربحية لبنكي الخليج والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2009-2020)، ثم مقارنة وتحليل نسب الربحية والسيولة لكلاهما باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأسلوب المقارنة، وقد توصلت هذه الدراسة بأن بنك الخليج الجزائري أكثر توافقا بين السيولة والربحية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة ؛ الكفاءة البنكية ؛ السيولة البنكية ؛ البنوك

تصنيف JEL: G21، H21

Abstract :

The study aims to determine the efficiency of banks in Algeria by measuring some of the liquidity and profitability ratios of the Gulf Bank and the National Bank of Algeria during the period (2009-2020)، then comparing and analyzing the profitability and liquidity ratios for both of them using the descriptive and analytical approach and the comparison method. The study shows that the Gulf Bank of Algeria is more consistent between liquidity and profitability.

keyword: efficiency; For banking; Comprehensive banking; Banks.

JEL classification code: H21،21G

المؤلف المرسل: فوزية عمران

الايميل: fouzia.omrane@univ-biskra.dz

1.مقدمة

الإشكالية: في ظل توسع شبكة البنوك يحتم علينا قياس وتحليل كفاءة بنكين مختلفي الجنسية ومعرفة هل هناك اختلاف في الكفاءة ومن هنا، يمكننا صياغة الإشكالية التالية: ما مدى كفاءة البنك الوطني الجزائري مقارنة ببنك الخليج كبنك أجنبي من منظور الربحية والسيولة خلال الفترة (2009-2020)؟

ومن هنا يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

-كيف يتم التعبير عن كفاءة البنوك التجارية من منظور الربحية والسيولة؟

-ما هو سبب تباين بين كفاءة البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية؟

فرضيات الدراسة :

- من أجل كفاءة بنكية من منظور الربحية والسيولة يجب أن يكون هناك توازن بينهما للوصول إلى الأمان البنكي.

أهداف الدراسة: نسعى من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق:

معرفة أي جنسية من البنكين أكثر كفاءة عن طريق قياس نسب السيولة والربحية لبنك أجنبي عامل في التراب الوطني، والقيام بنفس القياس لبنك جزائري.

-التوصل إلى تفسير واضح لأسباب تفاوت درجة الكفاءة - إن وجد تفاوت-بين البنكين.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي تناولت الكفاءة البنكية وهي:

_ Mohamed BENAICHOUCH2008 حيث قدم رسالة الماجستير سنة

بعنوان: EfficiencyMeasurement of Governmental Banks in Algeria with the Use of Financial Ratios Within Data Envelopment Analysis Approachحيث خصص الفصل الثالث لكل ما يتعلق بالكفاءة وماهيتها وطرق قياسها ومن ضمن نتائج هذه الدراسة تفوق البنك الوطني الجزائري في درجة الكفاءة على جميع البنوك العمومية محل الدراسة. هواري معراج، شياد فيصل، وكانت دراستهم موجهة لقياس كفاءة البنوك الإسلامية و التقليدية في الجزائر عبر مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم سنة 2011 حيث من ضمن نتائج هذه الدراسة وصول البنوك الأجنبية إلى كفاءة عالية **مفيدة بن عثمان**، وكانت هذه الدراسة من خلال مقال قدم سنة 2015 في تقييم

كفاءة الوكالات البنكية باستخدام تحليل مغلف البيانات وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير إيجابي بين تصنيف الوكالة ودرجة كفاءتها وتأثير سلبي بين عدد الإطارات العالمة في الوكالة على كفاءتها ولم تظهر أي علاقة معنوية بين درجة كفاءة الوكالات وكل من المنطقة الاقتصادية، متوسط الخبرة للعمال وخبرة المسير.

1. الإطار النظري للدراسة:

تطلبت التغيرات الحديثة التي شهدها العالم في المجال البنكي مستوى كفاءة معين، مما كان لزاما على البنوك أن تواكب هذه التغيرات وذلك بتحسين مستوى الكفاءة البنكية والبحث في طرق تحسينها.

1.2: مدخل عام حول الكفاءة البنكية

يتكون مصطلح الكفاءة البنكية من شقين يتمثل الأول في الكفاءة من الجانب العام أما الثاني فهو يمثل الصفة الخاصة للكفاءة هنا، ويعتبر الشق الاول أشمل من مصطلح الكفاءة البنكية الذي يمثل جانب خاص من الكفاءة نظرا لطبيعة المنظمة التي يعبر عنها وسيتم توضيحه

1.1.2 **تعريف الكفاءة البنكية** غالبًا ما تستخدم كفاءة البنك لوصف أدائه. (zakarneh، 2010، p. 7) . تعرف الكفاءة البنكية بأنها: طريقة مرنة تستعملها البنوك في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية، وعليه فإن تلك البنوك ذات الكفاءة تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغيرات الأسعار واشتداد المنافسة (khaznadji، 2018، صفحة 14).من خلال ما سبق التطرق إليه في تعريف الكفاءة البنكية يتضح بأن جزء من الكفاءة حيث يشتركان في أساس التطبيق وهو الاستغلال الأمثل للموارد بأقل تكلفة ممكنة (من مبدأ تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة)، إلا أن الخصوصية البنكية تميز الكفاءة البنكية نظرا لتبعيتها للبنوك وهي مؤسسات ذات عمل وقانون وتسيير مختلف عن باقي المؤسسات الاقتصادية.

2.1.2 العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية

تتأثر الكفاءة البنكية بعدة عوامل من شأنها أن تساهم في رفع مستوى الكفاءة العائد على البنك بالإيجاب أو تعمل على خفض هذا المستوى وبهذا قد تؤثر بصفة سلبية على البنك ومن هذه العوامل نجد ما يلي: (issa، 2021، صفحة 65): **العوامل الداخلية**: وهي

العوامل المتعلقة بالسياسات المالية والإدارية الداخلية المتبعة من قبل البنك، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة، العائد على حقوق الملكية، العائد على الاستثمار وحجم الموجودات.**أما العوامل الخارجية:** وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك،مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من البنوك لعملائها.

3.1.2 طريقة قياس الكفاءة البنكية بواسطة النسب المالية

من ضمن طرق القياس نجد طريقة النسب المالية يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال والذي تعتمد عليها البنوك وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم وتعرف النسب المالية بأنها: علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. (dardori، 2018، صفحة 105).

2.2. دراسة نظرية لمجالي الأمان البنكي(السيولة والربحية):

1.2.2السيولة البنكية: يواجه البنك حالتين من السيولة البنكية تتمثل الأولى في نقص السيولة بشكل لا يسمح بتغطية طلبات السحب و لا يكفي للاستثمار في منح القروض وهنا تؤثر السيولة على كفاءة البنك بشكل سلبي أما الحالة الثانية فهي توفر السيولة بشكل يسمح للبنك بممارسة نشاطاته البنكية وهذا ما يرفع من أرباح هو ثقته لدى العملاء وبالتالي نجد أن السيولة البنكية عامل غير مضمون بالنسبة للبنك ولتحقيق ضمانه يتطلب ذلك العمل بكفاءة في توفرها والدراسة الجيدة لمختلف العوامل المؤثرة على السيولة البنكية. سنحاول في هذا الجزء التعرف على مضمون السيولة البنكية ومعرف كيفية قياسها من خلال تقديم النسب المناسبة للقياس كما سنحاول معرفة مختلف العوامل المؤثرة على السيولة البنكية.

1.1.2.2تعريف السيولة البنكية

تعتبر السيولة من أهم ميزات البنك التجاري وهي عبارة عن كمية الأموال المحولة من الخصوم إلى أصول، حيث تمكن البنك من تعزيز قوته في بعث الثقة لدى العملاء الذين

يقومون بوضع أموالهم لدى البنك بغية سحبها في وقت آخر، مما يعكس هذا قدرة البنك في مواجهة طلبات السحب (ZULKIFLI، 2013، صفحة 4)ومقابلة طلبات الائتمان من خلال أرصدته النقدية السائلة التي يحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله لأي خسارة (mariem، 2016، صفحة 2)، تعني السيولة البنكية احتفاظ البنك لجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك أي ارتباك في أعماله (mahmoudi، 2018، صفحة 5).

2.1.2.2**قياس السيولة البنكية:** تستعمل مجموعة من النسب لقياس السيولة البنكية تتمثل

1.2.1.2.2**نسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة القانونية):**

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في الصندوق}}{\text{الودائع ومافي حكمها}}$$

تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها (nouri said el karaoui، 2021، صفحة 7).

2.2.1.2.2**نسبة الاحتياطي القانوني(نسبة السيولة الاحتياطية)**و تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: (haddouche، 2020، الصفحات 8-9)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع ومافي حكمها}}$$

ومن خلال هذه المعادلة يمكن التوصل إلى انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

3.2.1.2.2**نسبة السيولة القانونية:** تمثل مدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك

حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، وتعتبر من أهم المؤشرات في مجال تقييم إدارة السيولة، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{والثانويةالاحتياطات}}{\text{الودائع في وما حكمها}}$$

الاحتياطات الأولية:

وهي عبارة عن الأصول النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكسب منها أي عائد ولم تشترك في الاستثمارات البنكية أي أنها موجودات أو أصول تامة السيولة (على شكل نقد) وهي أكثر بنود الموجودات سيولة في البنوك التجارية وتتألف هذه الأصول السائلة من (النقد في صندوق البنك، والأرصدة لدى البنوك الأخرى، والأرصدة المودعة لدى البنك المركزي، وأي أرصدة سائلة أخرى ممكن أن يحتفظ فيها البنك.

الاحتياطات الثانوية:

كذلك وهي تعبر عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة. (mawsimi، 2015، صفحة 11)

4.2.1.2.2نسبة التوظيف (نسبة السيولة العامة): وتعني قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها وبدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض ومنح القروض وسلفيات جديدة،

ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: كلما $\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{السلفيات والقروض}}{\text{الودائع في وما حكمها}}$ ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انخفاض السيولة.

2 **تعريف الربحية:** تعرف الربحية بأنها: "قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة " (ahmed diibik، 2015، صفحة 15) كما يمكن تعريف الربحية: " بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق

هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية" (hazouri، 2018، صفحة 05). من خلال التعريفين السابقين يمكننا صياغة التعريف التالي لربحية البنوك: هي نتيجة معينة (قابلة للقياس، محددة نقديا) تحققها البنوك بواسطة توظيف مجموعة من الوسائل المادية والبشرية،

2.2.2.2 قياس الربحية

توجد مجموعة من النسب تستخدم في قياس ربحية البنوك تتمثل أهمها فيما يلي:

1.2.2.2.2معدل العائد على الملكية (ROE): يمكن قياس هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{معد العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي دخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة البنك في استغلال أموال البنك الممتلكة وقدرة هذه الأموال على تولىد الأرباح، وبمعنى آخر فان هذا المعدل يقيس ربحية الدىنار الواحد المستثمر من قبل ملاك البنك، (abd el hadii hamid، 2006، صفحة 06). يمكن أن يكون ارتفاع هذه النسبة علامة على ارتفاع المخاطرة الناجمة من زيادة الرافعة المالية، في حين يشير انخفاضها إلى تمويل متحفظ بالقروض، (el mawla، 2021، صفحة 6).

وتعرف أيضا باسم صافي الموجودات (الأصول) ناقص المطلوبات (الخصوم)، وعندما تستخدم المؤسسات البنكية صناديقها الاستثمارية لتحقيق الأرباح، يصبح معدل العائد على حقوق المساهمين جيدا إذا كان بين15-20%. (el mawla، 2021، صفحة 6).يتم حساب مؤشر العائد على الملكية بواسطة المعادلة التالية:

صافي دخل الفوائد – مخصص خسائر القروض – الأعباء – ضرائب

صافي دخل البنك =

2.2.2.2.2.2العائد على الأصول(ROA): يعبر عن نسبتي العائد على الأصول والرفع المالي كما يلي:

$$\text{العائد على الأصول}(ROA) = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

$$\text{الرفع المالي}(EM) = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

يشير هذا المؤشر إلى قياس صافي الدخل لكل دينار من الأصول ويرتبط هذا المعدل بالمعدل العائد على الملكية من خلال مضاعف حق الملكية (الرفع المالي)، حيث يقوم مضاعف حق الملكية بالمقارنة بين الأصول وحقوق الملكية، ويعمل لصالح البنك حينما تكون نسبته ايجابية (ben smina، 2017، صفحة 9).ارتفاع قيمة هذه النسبة يدل على ارتفاع العائد المتحقق، والغرض منها بيان مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح الصافية من توظيف الموجودات في الاستثمارات والقروض. (mwared، 2014، صفحة 18)

3.2.2.2.2هامش الربح يتم قياس هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الإيرادات}} \times 100$$

يقيس هامش الربح صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات، ويعبر عن قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما ارتفع هامش الربح دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصاريف. (ben smina، 2017، صفحة 9)

3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3. عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة أولا بناء على، كما تم اختيار فترة الدراسة وهي من 2009 إلى غاية 2020 وفق مدى توفر البيانات والإحصائيات الخاصة

1.1.3 التعريف بالبنك الوطني الجزائري: يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966،حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.وقد قام سنة 1982 بإعادة هيكلة تمثلت في إنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.كما يعتبر أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995،و في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري، وفي شهر جوان 2018 تم رفع رأسماله من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري (algerie، 2020، صفحة 1)

2.1.3.التعريف ببنك الخليج الجزائري: يصنف بنك الخليج الجزائر ثالث بنك في الجزائر، وهو أحد البنوك التابعة لبنك برقان، حيث يمتلك نسبة 86%من أسهمها في الجمهورية الجزائرية.اسمه بالكامل GULF BANK ALGERIA ويتم اختصارهAGB، وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كبيكو)، ويقدم خدمات مصرفية و مالية متنوعة تلبي احتياجات كافة العملاء من الشركات و الأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائريbank) ،2020، p. 1) .

2.3.قياس كفاءة البنوك التجارية عن طريق نسب السيولة و الربحية

يتم قياس كفاءة البنوك التجارية بهذه الطريقة (طريقة النسب) بواسطة عدة نسب (نسب النشاط، نسب المخاطرة، نسب المديونية...) وقد تم اختيار منها نسب السيولة والربحية للقياس.

1.2.3قياس سيولة بنك الخليج الجزائري و البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2009-2020)

1.1.2.3نسبة الرصيد النقدي:

جدول رقم (1): نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائري والبنك الوطني الجزائري من 2009 حتى 2020

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط العام	
AGB	35.36	34.54	34.87	33.44	36.43	36.28	**27.17**	AGB
BNA	2.90	11.97	16.08	14.16	16.57	14.31		
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
AGB	29.65	16.56	24.99	13.18	16.48	14.37	**12.89**	BNA
BNA	14.22	12.85	14.01	14.19	15.79	7.65		

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) بأن بداية نسبة الرصيد النقدي لدى بنك الخليج الجزائري مرتفعة وهذا سنة 2009 وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2017 حيث سجل أعلى ارتفاع لهذه النسبة سنة 2013 وقد قدرت ب 36.43%. ومن خلال نفس الجدول والشكل نجد أن بداية الرصيد النقدي لدى البنك الوطني منخفضة نوعا ما وهذا بالنظر إلى

السنوات التالية لنفس البنك فقد ارتفعت في السنة الموالية واستمرت إلى غاية 2019 حيث سجل أعلى نسبة للرصيد النقدي سنة 2013 وقد قدر ب16.57 %. بالنظر إلى المتوسط العام لكلا البنكين نجد أن نسبة الرصيد النقدي لدى بنك الخليج أعلى من نسبة الرصيد النقدي لدى البنك الوطني الجزائري مما يدل على توجه بنك الخليج الجزائري إلى تنويع مصادر إيداعاته وذلك لمواجهة طلبات السحب الممكنة كما يدل على توجيه إيداعات البنك الوطني الجزائري نحو الاستثمار في مختلف القروض. يتضح من كل ما سبق بأن بنك الخليج أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء من البنك الوطني الجزائري.

2.1.2.3 نسبة السيولة القانونية:

الجدول رقم (02): نسبة السيولة القانونية لبنكي الخليج الجزائري و الوطني الجزائري

المتوسط العام		2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
4.15	AGB	2.10	4.65	4.19	4.13	3.24	2.03	AGB
		4.77	5.34	4.98	4.95	2.44	0.80	BNA
		2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**السنوات**
4.71	BNA	3.01	6.89	3.96	4.06	5.60	6.01	AGB
		4.64	4.19	3.81	8.39	6.54	5.72	BNA

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المالية للبنكين

انطلاقا من بيانا الجدول رقم (2) يلاحظ بأن نسب السيولة القانونية لدى بنك الخليج كانت متفاوتة خلال سنوات الدراسة وغير مستقرة (لا في الارتفاع ولا في الانخفاض) حيث سجلت أقل قيمة لهذا المؤشر وهي 2.03% سنة البداية 2009، بينما سجل أعلى قيمة سنة 2019 وقد كانت 6.89%.ونجد أن الأمر غير مختلف بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فقد كانت كذلك نسب السيولة القانونية متفاوتة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أقل قيمة وأعلى قيمة للسنتين على التوالي 0.83% سنة 2009 و 8.39% سنة 2017.وبالنظر إلى المتوسط

العام لكلا البنكين نجد الفارق بينهما يبلغ 0.56 % ويعتبر فارق طفيف إلا أننا نرى بأن البنك الوطني الجزائري أكثر قدرة على الالتزام بالمستحقات المالية من بنك الخليج الجزائري.

3.1.2.3نسبة السيولة العامة (التوظيف)

جدول رقم (3): نسبة السيولة العامة لبنك الخليج الجزائري والبنك الوطني الجزائري من 2009 حتى 2020

المتوسط العام		2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
27.17	AGB	36.28	36.43	33.44	34.87	35.54	35.36	AGB
		14.31	16.57	14.16	16.08	11.97	2.90	BNA
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
12.89	BNA	14.37	16.48	13.18	24.99	16.56	29.65	AGB
		7.65	15.79	14.19	14.01	12.85	14.22	BNA

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين للسنوات 2009-2020

يتضح من خلال الجدول رقم (3) بأن نسبة السيولة العامة لدى البنك الوطني الجزائري قد كانت لها بداية مرتفعة واستمر هذا الارتفاع تقريبا بنفس المستوى خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أقل نسبة توظيف سنة 78.17%.كما نجد أن نسب السيولة العامة لدى بنك الخليج لم تكن نسب ضئيلة كذلك كما أنها لم تتفاوت كثيرا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أقل قيمة سنة 2012 وهي 41.79%.لكن بالنظر إلى المتوسط العام لكلا من بنك الخليج والبنك الوطني الجزائري الذي قدر على التوالي ب 75.36%،89.36%، نجد أن السيولة العامة لدى البنك الوطني الجزائري أعلى من بنك الخليج مما يدل على أن البنك الأول أكثر مقدرة على تلبية القروض الجديدة.

2.2.3قياس ربحية بنك الخليج الجزائري وربحية البنك الوطني الجزائري

1.2.2.3معدل العائد على الملكية (ROE)

جدول رقم (4): معدل العائد على الملكية لبنك الخليج الجزائري والبنك الوطني الجزائري من 2009 2020.

المتوسط العام		2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
84.85	AGB	97.51	99.26	91.96	61.61	66.14	82.73	AGB
		60.27	54.38	49.95	5.89	6.99	84.55	BNA
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
43.75	BNA	57.82	86.85	89.10	91.60	94.57	99.08	AGB
		32.09	35.58	39.78	35.48	52.52	67.56	BNA

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين للسنوات 2009-2020

يتضح من خلال الجدول رقم (4) بأن معدل العائد على الملكية لدى بنك الخليج الجزائري مستقر الارتفاع وهذا على مدى سنوات الدراسة تقريبا حيث سجل أعلى نسبة في

هذا العائد سنة2013حيث بلغت 99.26 %في حين سجل أقل نسبة سنة 2020 حيث بلغت 57.82%. بينما بدأت ربحية البنك الوطني الجزائري من حيث معدل العائد على الملكية بداية مرتفعة ثم تفاوتت في السنوات التالية بين الانخفاض والارتفاع وقد سجل أعلى معدل للعائد على الملكية سنة 2009 حيث بلغ 84.55% في حين كانت أقل قيمة لهذا العائد سنة 2011 وقد بلغت 5.89%.وبالنظر إلى المتوسط العام لكلا البنكين نجد أن معدل العائد على الملكية الخاص ببنك الخليج أعلى من معدل العائد على الملكية الخاص بالبنك الوطني الجزائري وذلك بفارق 41.10 %مما يدل على تمويل متحفظ للقروض بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وارتفاع نسبة المخاطرة في منح القروض بالنسبة لبنك الخليج الجزائري

2.2.2.3معدل العائد على الأصول (ROA):

جدول رقم (5): معدل العائد على الأصول لبنك الخليج الجزائري والبنك الوطني الجزائريمن 2009حتى 2020

المتوسط العام		2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
6.62	AGB	5.98	7.57	9.08	8.41	8.10	3.93	AGB
		3.40	3.49	3.11	0.39	0.32	3.32	BNA
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
5.48	BNA	5.84	7.30	6.38	5.25	5.49	6.14	AGB
		2.55	2.69	3.10	2.76	3.42	4.28	BNA

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين للسنوات 2009-2020

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (5) بأن بداية معدل العائد على الأصول الخاص ببنك الخليج كانت بداية متحفظة نوعا ما ثم تفاوتت بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض حيث كانت أعلى نسبة لهذا العائد سنة 2012 وقد بلغت 9.08%.فيحين كانت نسب العائد على الأصول الخاصة بالبنك الوطني الجزائري مستقرة الارتفاع تقريبا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة ارتفاع سنة 2015 بمعدل 4.28%و بالنظر إلى المتوسط العام لكلا

البنكين فإن بنك الخليج الجزائري يفوق البنك الوطني الجزائري في معدل العائد على الأصول، وذلك بفارق 1.14%، وهو فارق طفيف.

3.2.2.3نسبة الرفع المالي(EM):

جدول رقم (6): نسبة الرفع المالي لبنك الخليج الجزائري والبنك الوطني الجزائري من2009حتى 2020

المتوسط العام		2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
84.85	AGB	97.51	99.26	91.96	61.61	66.14	82.73	AGB
		60.27	54.38	49.95	5.89	6.99	84.55	BNA
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
43.75	BNA	57.82	86.85	89.10	91.60	94.57	99.08	AGB
		32.09	35.58	39.78	35.48	52.52	67.56	BNA

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للبنكين للسنوات 2009 -2020

انطلاقا من بيانات الجدول رقم (6)المبين لنسبة الرفع المالي ومتوسط هذه النسبة لكلا البنكين، يلاحظ بأن نسبة الرفع المالي لبنك الخليج الجزائري كانت بداية منخفضة القيمة مقارنة بباقي السنوات ثم ارتفعت بعد ذلك واستمرت فيهذه الارتفاع إلى غاية 2019 أين انخفضت هذه القيمة لتصل 9.8% كما سجلت أعلى قيمة لها سنة 23.91%.في حين نجد بأن نسبة الرفع المالي الخاص بالبنك الوطني الجزائري قد كان متفاوت بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2009 بمعدل 25.40%.وبالنظر إلى المتوسط العام لكلا البنكين نجد بأن الفارق ضئيل بين نسبة الرفع المالي للبنكين محل الدراسة وهو يقدر ب 1.7%.

4.2.2.3هامش الربح (PM):

جدول رقم (7): نسبة هامش الربح لكل من بنك الخليج الجزائري و البنك الوطني الجزائري

المتوسط العام		2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
88.68	AGB	89.25	90.16	89.94	89.77	89.74	88.16	AGB
		78.34	80.13	82.98	20.87	83.09	83.93	BNA
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات

70.99	BNA	87.25	90.28	87.51	86.31	87.45	88.34	AGB
		62.32	65.88	67.45	66.64	78.40	81.88	BNA

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للبنكين للسنوات 2009-202

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (7) بأن نسب هامش الربح الخاصة ببنك الخليج قد حققت طول فترة الدراسة ارتفاع معتبر ومستقر دون ملاحظة أي انخفاض متطرف. بينما حقق البنك الوطني الجزائري نسب متفاوتة نوعا ما وهذا على مدى فترة الدراسة. إن كلا البنكين قد حققا نسب معتبرة لهامش الربح إلا أنه بالنظر إلى المتوسط العام نجد بأن بنك الخليج قد حقق هامش ربح أعلى وأكثر استقرارا من البنك الوطني الجزائري.

4- تحليل نسب السيولة ونسب الربحية لكل من بنك الخليج الجزائري و البنك الوطني الجزائري.

4-1 نسب السيولة:

1.1.4نسبة الرصيد النقدي: يشير تفوق بنك الخليج في نسبة الرصيد النقدي على البنك الوطني الجزائري إلى توجه البنك الأول نحو السياسة المتحفظة في تخصيص بعض إيداعاته نحو الاستثمار في منح القروض وذلك بهدف توجيهها لمواجهة التزامات البنك في مواعيدها المحددة. يمكن تفسير انخفاض نسبة الرصيد النقدي لدى البنك الوطني الجزائري في إيراده هذا البنك المتوجهة نحو تخصيص الأصول السائلة لاستثمارها في منح القروض وهذا بهدف تحصيل مختلف العوائد المتأتية من تقديمها.

2.1.4نسبة السيولة القانونية: تشير نسبة السيولة القانونية التي تم قياسها على أن البنك الوطني الجزائري يحظى بقدرة على الوفاء بالتزاماته في جميع الظروف والحالات وهذا ما يفسر ارتفاع السيولة القانونية لديه. إن نسب السيولة القانونية التي تم قياسها والخاصة ببنك الخليج غير متفاوتة كثير عن نسب البنك الوطني إلا أنها أقل منها ويمكن تفسير ذلك بأن

هذا البنك لا يحتفظ بكل الأصول سواء التي تنتج عائدا أو التي لا تنتج عائدا وإنما يخاطر بجزء ضئيل منها في شكل توظيف.

3.1.4نسبة التوظيف: تشير نسبة التوظيف أو السيولة العامة لدى البنك الوطني الجزائري على قدرة هذا البنك في توظيف وادعه وهذا يرجع لكونه احتفظ بنسبة كبيرة من السيولة مما كان لزاما عليه أن يوظف قدر الإمكان هذه الأخيرة. في حين نجد أن نسبة التوظيف لدى بنك الخليج كانت أقل من نسبة التوظيف لدى البنك الوطني الجزائري ويرجع هذا إلى كون أن بنك الخليج قد احتفظ بنسبة أقل من السيولة فكان من البديهي أن تكون نسبة توظيفه الأعلى 2.4نسب الربحية:

1.2.4معدل العائد على الملكية: يقيس هذا المؤشر ربحية كل دينار مستثمر من قبل ملاك المصرف، ومن خلال قياسه لكلا البنكين المعينين في الدراسة فقد تبين بأن العائد على الملكية لبنك الخليج الجزائري أكثر من البنك الوطني الجزائري مما يدل هذا على تفوق البنك الأول في إدارة الأموال وتوليد الأرباح أي أنه أكثر كفاءة في تقديم العوائد المرضية للملاك.

2.2.4معدل العائد على الأصول: يشير هذا المعدل إلى قياس صافي الدخل لكل دينار من الأصول وبالنظر إلى القياس المتحصل عليه في الدراسة فان معدل الأصول للبنك الأول أكثر من معدل الأصول للبنك الثاني مما يفسر هذا بأن بنك الخليج الجزائري أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح من الأصول المستثمر فيها.

3.2.4هامش الربح: انطلاقا من هامش الربح المقاس لكلا البنكين يتضح بأن بنك الخليج الجزائري أكثر كفاءة في خفض مجمل المصاريف، مما يدل هذا على إتباعه أسلوب سليم في الرقابة والسيطرة على المصاريف كما يدل هذا على حسن إدارته في تسيير نفقاته.

نستنتج من خلال كل هذه النسب ما يلي:

✓**بالنسبة للبنك الوطني الجزائري:** عند قياس سيولة هذا البنك وجد بأنه يحافظ على السيولة المتوفرة لديه بكمية متقاربة من كمية السيولة المتواجدة لدى بنك الخليج الجزائري مما يدل هذا على أمرين: يتعلق الأمر الأول بقدرة هذا البنك على مواجهة طلبات السحب المقدمة إليه وهو أمر جيد من شأنه أن يحسن صورة البنك لدى العملاء ويقوي ثقتهم بالبنك في وضع أموالهم لديه، أما الأمر الثاني فيتعلق بسياسته المتميزة بعدم الجرأة والإقدام في توظيف سيولته في تقديم القروض و بالتالي أدى هذا الأمر إلى نقص الربحية مقارنة بالبنك النظير، في

حين ينتظر درجة ربحية أكثر عند توظيف هذه السيولة وهذا مقارنة بربحية بنك الخليج الجزائري. مما يجعلنا نستنتج بأن هذا البنك لا يمتلك درجة الأمان البنكي أي أنه غير قادر على التوازن الكلي بين عاملي السيولة والربحية مما يجعل كفاءته أقل من كفاءة بنك الخليج الجزائري.

✓**بالنسبة لبنك الخليج الجزائري:** بالنظر إلى البيانات التي تم قياسها لعاملي السيولة والربحية لهذا البنك يلاحظ درجة التوافق بين كمية السيولة والربحية فهو يحافظ على كمية السيولة التي يمكن أن يواجه بها طلبات السحب من جهة، ويحقق درجة معتبرة من الربحية من جهة أخرى، مما يجعلنا نستنتج من هذا الأخير حسن تسييره وتوجيهه لسيولته وتوازنه مع درجة الربحية المتحصل عليها.بالتالي تحقيق درجة معتبرة من الأمان البنكي الذي يجعل كفاءته أكثر من كفاءة البنك الوطني الجزائري.بالتالي يعتبر بنك الخليج أكثر كفاءة في تحقيق التوافق بين السيولة والربحية.

5. منهجية الدراسة:

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في مشكلته الأساسية وهي وجود تفاوت بين كفاءة جنسيتين من البنوك يخضعان لنفس الظروف الاستثمارية، وهنا يصبح لزامنا تحليل أسباب عدم الوصول إلى الدرجة المطلوبة للكفاءة، وذلك في سبيل وضع حلول للمؤسسة البنكية لإصلاح وضعية الاختلال على المستوى المالي، ثم تحقيق درجة نمو مقبول لهذه المؤسسة وصولا إلى تحقيق تنمية قطاعية ثم تنمية اقتصادية.

- **حدود الدراسة:**

-الحدود الزمنية: تتراوح الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة بين 2009 -2020.

-الحدود المكانية: تم اختيار بنكين للدراسة وهما البنك الوطني الجزائري كأحد البنوك الممثلة للجنسية الجزائرية وبنك الخليج كأحد البنوك الممثلة للجنسية الأجنبية.

6. نتائج الدراسة:

- تتلاءم نسب السيولة والربحية مع كل أنواع البنوك.

- امتلاك جزء كبير من السيولة في البنوك لا يعني قلة توظيفها وإنما ينتج من سمعة البنك الجيدة لدى العملاء وثقتهم فيه ولهذا يودعون أموالهم لديه باستمرار.

- الإقدام في منح القروض يمنح البنوك تحقيق نسب ربحية أكبر فكلما زاد هذا الإقدام زاد الربح.

7. الخاتمة:

تواجه معظم البنوك التجارية تحديا في تحقيق إحدى أهم أهدافها وهو الأمان البنكي والذي يتمثل في تحقيق درجة مقبولة من الربحية بشكل لا يعارض كمية السيولة المحتفظ بها من طرف البنك وذلك لأن هذه السيولة -من الناحية القانونية- هي ملك للعملاء الذين قد يرغبون في سحبها في مواعيد محددة أو متفق عليها ومن الناحية المحاسبية تمثل عنصر رئيسي في تحقيق مختلف العوائد للبنك نتيجة توظيفها في منح القروض وهذا ما يسمى

بتعارض السيولة والربحية وهنا تبرز كفاءة البنك في حل مشكل التعرض بين أهدافه وتحقيقا بشكل يتلاءم مع خصوصيته. و تعتبر هذه الدراسة محاولة إلى معرفة كفاءة عينة مصغرة مكونة من بنكين مختلفي الجنسية في تحقيق التوافق بين عنصري السيولة والربحية مع العلم مسبقا بأن هذا التوافق–إن وجد– لن يكون كليا وإنما سيكون بدرجة مقبولة.

✓**نتائج اختبار الفرضيات:**

-بالنسبة للفرضية الأولى التي تربط بين التوافق في السيولة والربحية وبين تحقيق الأمان البنكي فهي صحيحة وذلك لأن أساس الأمان البنكي هو حل مشكلة العلاقة العكسية بين السيولة والربحية.

– بالنسبة للفرضية الثانية التي تفرض بأن اختلاف الكفاءة بين البنكين مختلفي الجنسية يعود لاختلاف تسيير موارد البنك فهي صحيحة فلكل بنك من البنوك محل الدراسة هدف مختلف عن البنك الآخر.

8.قائمة المراجع:

1. *abd el hadii hamid, h. &. (2006). تEvaluating the profitability of public commercial banks using liquidity indicators - a comparative study between Al-Rafidain and Al-Rasheed banks. Journal of Financial and Accounting Studie, .*
2. *ahmed diibik, h. (2015). The relationship between the application of the capital adequacy standard in accordance with the decisions of the Basel Committee and the profitability of local commercial banks in Palestine. اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية. gaza: univercité islami.*
3. *algerie, b. n. (2020, 05 30). About the National Bank of Algeria. Consulté le 07 15, 2023, sur : http://www.bna.dz*
4. *bank, a. (2020, 06 14). difinition of bank agb. Consulté le 08 30, 2023, sur www.agb.dz*
5. *ben smina, d. (2017). Lectures on banking economics. biskra : univercité mohamed khider .*

6. dardori, l. (2018). العمليات البنكية وتمويل المؤسسات. biskra: univercité mohamed khieder .
7. el mawla, a. a. (2021). تEvaluating profitability and its impact on productivity in commercial banks, applied research in a sample of private Iraqi banks. مجلة كلية مدينة العلم, 6.
8. haddouche, c. (2020). . Liquidity risk management. Dans (pp. 08-09). tlemsane: univercitév abi bakre blgaid.
9. hazouri, h. (2018). Factors affecting the profitability of banks. Al-Furat University Journal, . .
10. issa, h. a. (2021). The relationship between competition and exchange efficiency, an applied study on banks operating in Egypt. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. egypt, egypt: univercité ain chams.
11. khaznadji, a. b. (2018, ديسمبر30). Using the data envelopment analysis method to measure the banking efficiency of commercial banks. An analytical study of a sample of Algerian banks in the period 2012-2016. مجلة اقتصاد المال والأعمال, 14.
12. mahmoud, a. e. (2017). Measuring technical efficiency in private commercial banks in Syria. اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير. hamah, suriya: univercité.
13. mahmoudi, m. &. (2018). The reality of liquidity risk management in commercial banks in Algeria. Journal of Economic, Commercial and Management Sciences.
14. mariem, b. (2016). Modern management of banking liquidity risks in accordance with the decisions of the Azal Committee for Banking Supervision. . New Economics Journal .
15. MASOOD, R. (2018). INVENTION LIQUITZ. ECONOMIC.
16. mawsimi, s. (2015). The explanatory power of liquidity indicators in analyzing risk trends and levels. Journal of the College of Management and Economics for Economic, .
17. mwared, t. e. (2014). Factors affecting the profitability of commercial banks: an applied study on a sample of commercial banks operating in Algeria during the period 2005-20111. . Algerian Journal of Economics and Finance, • .
18. nouri said el karaoui, b. (2021). Evaluating banks' profitability using liquidity indicators. مIraqi Journal of Administrative Sciences.

19. *zakarneh, m. (2010). a study of bank effciency :an empirical study of commercial bank in jordan using DEA during the period 2005.2009. اطرحة ماجستير! jordan: yermok university.*
20. *zakarneh, m. (2010). a study of bank efficiency: an emprical study of commercial bank in jordan using dea durigthe period (2005-2009). اطروحة ماجستير! jordan : unévercité yermouk.*
21. *ZULKIFLI, M. S. (2013). How Islamic Banks of Malaysia Managing Liquidity? An Emphasis on Confronting Economic Cycles. international Journal of Business and Social Science, 4.*